الجامعة المستنصرية - كلية الآداب - قسم الإعلام - الدراسة (الصباحية) العام الدراسي 2021 - 2022 - المحاضرة العاشرة - (د.غزوان جبار) مصادر التحقيقات الاستقصائية (الرئيسة والثانوية)

يبحث الصحفي الاستقصائي عن الحقائق من خلال شبكة واسعة من المصادر، التي تمتلك مفاتيح القصة، وتشترك بها بصورة مباشرة، ويُقدم المتخصصون بالصحافة الاستقصائية، تقسيمات متعددة للمصادر تبعاً لنوع هذه المصادر، وعلاقتها بالقصة الاستقصائية، وإمكانية الحصول منها على المعلومات، وطبيعة المعلومات، والتحقق من مصداقيتها، إذ تنقسم المصادر من حيث قربها من أحداث القصة وقدرتها على امتلاك المعلومات إلى مصادر رئيسة وثيقة الصلة بالقصة الاستقصائية، ومصادر ثانوية تُسهم في توضيح الصورة العامة للقصة وخلفياتها، فيما تنقسم من حيث إمكانية الحصول منها على المعلومات، إلى قسمين، هما، المصادر المفتوحة، والمصادر المغلقة، فيما تنقسم المصادر من حيث النوع إلى مصادر شفوية (بشرية)، ومصادر مكتوبة (ورقية أو رقمية) والمصادر ذات المصلحة، والمصادر ذات الخبرة.

أولاً: المصادر الرئيسة والثانوية:

المصادر الرئيسة: وتشمل مجموعة واسعة من المصادر المعنية بالقصة، بمن فيهم أبطال القصة الفعليون، الضحايا أو المشاركين في الأحداث، المصادر الحكومية أو المؤسسات العامة أو الخاصة المعنية بالقضية، الوثائق المباشرة المرتبطة بالأحداث، سجلات المحاكم أو المستشفيات، شهود العيان أو المتضررون من موضوع التحقيق، المسؤولون الحكوميون الذين يتعلق عملهم بقصة التحقيق.

المصادر الثانوية: وتشمل كل ما كُتب عن القصة من قبل متخصصين أو صحفيين آخرين في الصحف والمجلات والاذاعة والتلفزيون، أو أطرافاً لم يكونوا جزءاً من الحدث لكنهم اطلعوا على تفاصيل متعلقة به، وقد تشمل المصادر الثانوية كتباً منشورة، أو بيانات حكومية أو احصاءات دولية أو سجلات للشرطة، بعد اخضاعها لعملية تحقق دقيقة.

ثانياً: المصادر الشفوبة والمكتوبة والمرئية والمسموعة:

المصادر الشفوية: وتشمل كل المصادر البشرية التي يحتاج الصحفي إلى الحديث معها لاستقاء المعلومات الخاصة بقصته الاستقصائية، مثل الضحايا وشهود العيان والخبراء وأصحاب المعامل والمسؤولين الحكوميين والأطباء والمحامين وسائقي الأُجرة والباعة الجوالين وغيرهم.

المصادر المكتوبة: وتشمل كل الوثائق والتقارير والبيانات والكتب والصحف والمجلات والسجلات الرسمية والوثائق التجارية والعقود ووثائق القروض والمعاملات المصرفية وتقارير الشركات وسجلات المحاكم وسجلات ملكية الأراضي وتقارير الشرطة والإصدارات السنوية، وكل المواد المكتوبة التي يحتاج الصحفي إلى العودة إليها لاستقاء معلوماته، سواء كانت ورقية (مطبوعة) أو متوفرة على شبكة الانترنت (رقمية).

المصادر المرئية أو المسموعة: وتشمل كل الصور أو المقاطع الفيديوية أو الصوتية التي يمكن أن يستند إليها الصحفي الاستقصائي لإثبات الحقائق التي يطرحها، فقد يُقدم الصحفي صورة لعمليات توزيع مواد عينية من قبل مرشح في الانتخابات، أو تسريباً فيديوياً يُثبت تهديدات يُطلقها مسؤول نافذ ضد مواطنين.

ثالثاً: المصادر المغلقة والمصادر المفتوحة:

المصادر المفتوحة: هي المصادر التي يكون الحصول على المعلومات من خلالها متاحاً، مثل الضحايا، الخبراء، الأشخاص الذين شهدوا الوقائع أو تعايشوا معها ولا مشكلة لديهم في رواية ما يعرفونه، أقارب الضحايا، بعض الجهات الرسمية المتربطة بالقضية التي لا تحول الإجراءات القانونية دون تصريحها بالمعلومات أو الآراء، الوثائق والتقارير المنشورة، المعلومات المتوفرة في الانترنت، البيانات الرسمية المنشورة أو المتاحة للجمهور.

المصادر المغلقة: وتشمل كل الأشخاص أو الجهات التي لا تريد التصريح عن المعلومات التي تمتلكها، أما لأنها متورطة، أو لأنها تخشى من وقوع ضرر عليها إذا ما صرحت بالمعلومات، وأيضاً تشمل الوثائق أو البيانات والسجلات الواقعة تخت بند السرية، وقد تشمل المصادر المُغلقة حتى الضحايا والشهود الذين يخافون على حياتهم أو حياة ذوبهم إذا ما كشفوا عن المعلومات.

رابعاً: المصادر ذات التجارب والمصالح والخبرة:

المصادر ذات التجربة: وتكون هذه المصادر على اطلاع مباشر على الظاهرة التي تتعقبها، لكونها تمتلك تجربة مباشرة، مثل العمال الذين يتم تسريحهم من العمل، دون منحهم مستحقات من الضمان الاجتماعي.

تتحدد علاقة المصادر ذات التجربة بالمعلومات التي نستقيها منهم، فقط بما جربوه هم شخصياً وليس أبعد من هذه، فالعامل الذي تم تسريحه من العمل يستطيع أن يتحدث عن الكيفية التي طُرد بها من العمل، أو أنواع الصعوبات التي يواجهها في تأمين حاجات عائلته بعد طرده من العمل، ولكنه لا يستطيع أن يتحدث عن أعداد العمال المسرحين في البلد، نتيجة وجود ثغرات في القوانين تتيح لأصحاب المعامل تسريح العمال، ولا عدد العمال الذين يفقدون أطرافهم سنوياً.

يُمكن لهؤلاء أن يُقدموا لنا معلومات عن كيفية وقوع الحوادث في العمل الذي يمارسونه، أو يتحدثوا عن مشاعرهم وتجربتهم الشخصية، ويقدموا لنا الجانب الإنساني في القضية، لكن لا يمكن أن نأخذ منهم الحقائق والأرقام والمعلومات المتخصصة والآراء ووجهات النظر التي تكون موجودة فقط عند المصادر الخبيرة أو ذات المصلحة.

المصادر ذات المصلحة: وهي المصادر التي تمتلك مصلحة مباشرة في قضية التحقيق، مثل الوزراء أو رؤساء الحكومات أو صانعي القرار أو مُدراء المؤسسات أو غيرها من الجهات التي قد تكون تسببت في الظاهرة التي يتناولها التحقيق، ويُمكن أن يكون أصحاب المصلحة هم مالكوا المصانع التي سرحت العمال، أو أصحاب معامل الحديد التي قُطعت فيها أطراف عمال الحدادة، أو مسؤولو الري في المحافظة التي تفتقد إلى السدود أو قنوات الري، أو الأطباء ومدراء المستشفيات التي تُرك فيها المصابون دون علاج، ويشمل ذلك أيضاً، المسؤولين عن الرقابة أو المتابعة في وزارات العمل أو الاقتصاد أو الزراعة أو الموارد المائية أو العدل أو أية مؤسسة تقع ضمن إطار عملها، الظواهر التي يجري التحقق منها.

يجب على الصحفي أن يأخذ من أصحاب المصالح ما يتعلق فقط بآرائِهم خول القضية، أو مبرراتهم لما حصل، فوظيفة هؤلاء هي أن يتبنوا وجهة نظر تحمي مصالحهم ومصالح المؤسسات التي يمثلونها، وهذا ما يفرض على الصحفي أن يتسمع إلى آرائِهم، ويسمح لمعارضيهم أو منافسيهم بطرح وجهة النظر الأُخرى.

لكن غالباً لا يكتفي أصخاب المصالح بعرض وجهة نظرهم، بل يعمدون إلى أداء دور الخبراء، فيقدمون للصحفي معلومات وأرقام، باعتبارهم محايدين، وهم قد يكونوا فعلاً خبراء ولديهم القُدرة على امتلاك هذه المعلومات، لكن من غير الممكن الاعتماد على ما يطرحونه كخبراء في حال كانوا جزءاً من القضية، لأنهم في النهاية أصحاب مصلحة، ومن مصلحتهم أن يوجهوا القصة في الاتجاه الذي يحقق مصالحهم، وليس إلى حيث تكمن الحقائق.

المصادر الخبيرة: يمتلك الخبراء عادةً، معارف تتعلق بتخصص محدد، ونحن نلجأ اليهم حين نريد الحصول على معلومات تتعلق بهذا التخصص، ونطلب منهم أن يزودونا بخبراتهم في هذا المجال كمصادر محايدة، ولا تقتصر صفة الخبير فقط على الباحثين وأساتذة الجامعات كما هو شائع، فقد يكون الخبراء حرفيين لديهم خبرة في التعامل مع آلات الحدادة التي يخسر الكثير من العمال أطرافهم سنوياً نتيجة العمل عليها، أو نجارين يعرفون كيف تجري الأمور في معامل صناعة الأثاث التي تشهد إصابات خطيرة لعشرات العمال سنوياً، أو أطباء يعملون في مجال الطب العدلي.

وقبل اللجوء إلى الخبراء للحصول منهم على معلومات أو أرقام أو تقديرات موضوعية، يجب أن يتأكد الصحفي الاستقصائي من انهم فعلاً خبراء في هذا المجال، إذ ان من الشائع أن تعطي وسائل الإعلام صفة خبير للكثير من الأشخاص الذين لا يمتلكون خبرات حقيقية، لمجرد أنهم قدموا أنفسهم على انهم خبراء.

في الوقت ذاته، على الصحفي أن يوثق دائماً من أن الخبراء الذين يستعين بهم، ليسوا من أصحاب التجربة أو من أصحاب المصلحة في القصة التي يعمل عليها، لأن هذا يعني أنهم قد لا يكتفون بأداء دور الخبير، بل يتطلعون إلى ترجيح كفة طرف على حساب طرف آخر.

فعلى سبيل المثال، لا يُمكن الاعتماد على رأي خبير اقتصادي حول دور القطاع المصرفي الخاص بالتنمية، ان كان هو نفسه يمتلك مصرفاً خاصاً.